مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 2 / ديسمبر 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي كخيار إستراتيجي للإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات بالجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2003 – 2015"

The necessity to move towards investment in the tourism sector as a strategic option for the economic take-off outside hydrocarbons in Algeria "Analytical study for the period 2003-2015"

د/ عبد الرحيم شنيني
abd83.chenini@yahoo.fr
جامعة غارداية - الجزائر

د/ مصطفى طويطي
kaizen1982@gmail.com
جامعة غارداية - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/05/29 تاريخ التعديل: 2018/12/31 تاريخ قبول النشر: 2018/12/31

الملخص: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أحد أهم القطاعات البديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني ومن ثم التخفيف التدريجي للتبعية لقطاع الهيدرو كربون، وذلك عن طريق انتهاج استراتيجية التوجه نحو ترقية القطاع السياحي، لاسيما وأن حصيلة تدفق السياح الجزائريين نحو مختلف الدول العربية والأجنبية الذي وصل إلى 3.638.140 سائح لعام 2015، وهو يفوق بكثير تدفق السياح نحو الجزائر، بل لم يتجاوز حتى النصف أي 1.709.994 سائح، مما يعنى أن لهذا القطاع عوائد كان يفترض أن يتم استغلالها على الأقل من خلال تنشيط السياحة الداخلية، فبذلك المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الكلمات المفتاحية: الإقلاع الاقتصادي، السياح الوافدين، السياحة العكسية، الاستثمار السياحي.

Abstract: The aim of this article is to highlight, one of the most important alternative sectors for take-off of the national economy. Thereby reducing the dependency of the hydrocarbon sector, by adopting a strategy to promote the tourism sector, especially as the influx of Algerian tourists to various Arab and foreign countries, which reached 3.638.140 tourists in 2015, far exceeds the flow of tourists toward Algeria, did not exceed a half, which 1.709.994 tourists, which means that this sector revenues should have been exploited at least by promoting domestic tourism, thus contributing to the growth of GDP per capita.

Keywords: Economic Take-Off, Tourists Arrivals, Reverse Tourism, Tourism

المقدمة:

لا شك أن الثروة النفطية في العالم العربي جعلت المنطقة مزودا رئيسا الطاقة في العالم، لكن التساؤل المطروح هنا، هو هل فعلا ساعدت اقتصادات هذه الدول على الازدهار؟ لذلك نجد أن مسألة نعمتها أو نقمتها مثير للجدل، إذ شهدت هذه البلدان انخفاضا نسبيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبالتالي فإن ضرورة تنويع الاقتصاد إلى مستويات تجعلها أقل اعتمادا على النفط وتحويلاته، وتستمر حصة قطاع الهيدروكربون في كثير من اقتصاديات منتجي الدول العربية في ارتفاع ما يشكل تحديا كبير لها.

بالنظر إلى الخصائص الفريدة لقطاع السياحة عن غيره من القطاعات البديلة وذلك بوصفه قطاعا حيوي النمو نظرا لطبيعته المركبة، إذ تشير منظمة السياحة العالمية في إحصائياتها إلى أن عوائد السياحة على المستوى العالمي زادت بمعدل3,3% سنويا، لتصل إلى 1.245مليار دولار أمريكي في نهاية 2014، وقد كان هذا الارتفاع بسبب ازدياد أعداد الوافدة من السياح الدوليين، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين إلى 1.133 مليار سائح لنفس العام، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغيرات الجيوسياسية، ونتائج السياحة الدولية التي كانت فوق التوقعات، ولذا فقد سعت الكثير من الدول لتطوير القطاع السياحي ليواكب التطورات، وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي عالية الأهمية، وذلك لما تلعبه في زيادة عناصر الجذب السياحي، وبالتالي تنمية العرض السياحي بجميع تشابكاته، لهذا يمكن اعتباره القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال مادي وإعداد رأس المال بشري فذلك تقديم أفضل للخدمات السياحية.

على الرغم من أن للجزائر من مقومات سياحية تزخر بها وتميزها عن دول أخرى، كونها تتميز بشريط ساحلي بطول 1200 كلم من البحر المتوسط، إلى جانب امتلاكها مناطق خلابة وتنوعها المناخي إضافة إلى صحراءها يسمح باستمرار السياحة على طول السنة، كما أن لتعدد اللهجات والتقاليد وتنوع الآثار ومواقعها المتميزة وكذا الهندسة المعمارية لأثر كبير على زائرها، بل حتى الموقع الجغرافي أكسبها انفرادا بيولوجيا، كما تتوسط دول المغرب العربي الكبير إلى جانب أنها تشترك مع سبعة دول في حدودها وتناظرها شمالا للقارة الأوربية؛ لكن رغم هذه الإمكانيات السياحية الهائلة

التي تتوفر عليها إلا أن وضعية القطاع السياحي في ضعف وتفاوت كبير مقارنة مع الدول مثل تونس والمغرب، وحتى الدول العربية كمصر والأردن، وعليه فإن الإشكالية المراد تشخيصها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في ما يأتي:

ما مدى قدرة القطاع السياحي على التخفيف التدريجي من التبعية لقطاع الهيدرو كربون بالاقتصاد الجزائري؟

وقصد الوقوف عند الإشكالية المطروحة، فإنه سيتم الإجابة عليها من خلال التعرض إلى المحاور الرئيسة الآتية:

1. تصورات الاستثمار السياحي بالجزائر؛
2. إسهام السياحة الدولية في تحسين الظروف الاقتصادية؛
3. تقييم أداء القطاع السياحي الجزائري؛
4. إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030.

I. الخلفية النظرية للاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي، نشير أولا إلى دلالة مصطلح السياحة والعبارات المرتبطة به، إذ أن المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنه يعني التجوال، أما عبارة "ساح" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، فهي بمفهومها العام تعرف على أنها: انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، أو الانتقال في البلد(السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز سنة كما هو مبين في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): علاقة المفهوم السياحي بالزمن

المصدر: سفيان بن عبد العزيز، نعيمة زيرمي ""واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره : دراسة حالة ولاية بشار" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي بجامعة قالمة–الجزائر حول : المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08–2015/11/09، ص 03.

نلاحظ بأنه لا يجب أن يكون الانتقال من أجل الإقامة الدائمة، وأغراضها هي: الثقافة، الأعمال، الدين أو الرياضة...إلخ. كما يمكن تعريفها من منظور اقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا هام في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال المعاملات الأجنبية التي تحققها، وتتضمن السياحة المحلية مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم، أما السياحة الوافدة تتضمن المسافرين غير المقيمين لبلد المقصد، وبالنسبة للسياحة الخارجية تضم المقيمين المسافرين لبلد آخر، والسياحة الدولية فتضم السياحة الوافدة والمحلية.

وبناءا على هذه التعاريف نستنتج المعايير التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة[1]:

الانتقال: حيث يشترط في العملية السياحية الانتقال من مكان لآخر؛

الهدف: يعتبر هو المحدد لنوع السياحة فهناك سياحة دينية، ورياضية، وثقافية،... إلخ؛

المدة الزمنية: لا بد أن تمتد أكثر من 24 ساعة، على أن لا تتعدى السنة الواحدة.

1– مفهوم الاستثمار السياحي: من أجل تقديم تعريف شامل يعبر بشكل جيد عن مفهوم الاستثمار السياحي يحتم علينا أولا التعرض إلى كل من مصطلحي الاستثمار والسياحة بشكل منفصل، ليتم فيما بعد محاولة تفعيل المفاهيم للتوصل إلى ضبط تعريفا دالا عنه، فالمقصود بالاستثمار هو كل مجهود يبدل أو نفقة تصرف من قبل الدولة أو المؤسسات العامة أو الخاصة قصد الحصول على عوائد وموارد مالية تكون قيمتها الإجمالية أكبر

من نفقاته الإجمالية، حيث يمكن أن يكون هذا الاستثمار في شكل توسع الوحدات الموجودة أو إنشاء وحدات جديدة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية؛ كما يمكن أن يكون في شكل تجديد المعدات والتجهيزات كي تكون أقدر على زيادة الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي.

أما بالنسبة لمصطلح السياحة[2] "Tourism" مشتقة من كلمة (Tour) والتي تعني رحلة تبدأ من المنزل وتنتهي إليه خلال مرورها بعدة أماكن أو عدت زيارات يتم تنظيمها بمعرفة الشخص أو تكليفها إلى جهة مختصة ، وحتى يعد الفرد سائحا أو في حالة سياحة يجب أن يقوم بمجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقاله إلى بلد أخر غير بلده وإقامته فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة.

وعليه يتم تعريف الاستثمار السياحي على أنه استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقة إنتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها وتعويض اهتلاك هذه الطاقات، والنشاط السياحي مما يترتب عليه زيادة مساهمة هذا الأخير وتكوين القيمة المضافة الإجمالية وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع ككل.

2- مجالات الاستثمار السياحي: تختلف معايير تحديد المجالات التي يشملها الاستثمار السياحي، إلا أننا سنركز على أهم مجالات هذا القطاع وذلك على النحو الآتي:[3]

2-1- الاستثمارات السياحية في مجالات الترفيه: تشمل إنشاء المطاعم السياحية والمقاهي و المسابح ومحطات الاستراحة والحمامات المعدنية وغيرها من مجالات التسلية والترفيه؛

2-2- الاستثمارات السياحية في مجالات السكن السياحي: والتي تشتمل على كل ما يتعلق ببناء الفنادق والشقق السياحية والدور الجاهزة للاستراحة، إضافة إلى المجمعات والمدن والقرى السياحية وغيرها من أماكن الإيواء السياحي، وتعد عملية بناء الفنادق إلى جانب أهميتها من الناحية السياحية وما تقدمه للدولة من مورد هام للنقد الأجنبي، فهي بذات الوقت تساهم في عملية القضاء على البطالة في المجتمع، إذ أن الدولة تقوم بدعم هذه الصناعة من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية على مستلزمات التشغيل، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الصناعة تستخدم رأس مال كثيف وأيدي عاملة كثيفة، وقد

أشارت منظمة الفنادق العالمية أنه قد بلغت نسبة العوائد الإنتاجية من النشاط الفندقي حوالي 76% من العوائد الكلية للنشاط السياحي العالمي لعام 2010 .

2-3- الاستثمارات السياحية في مجال النقل والمواصلات: تضم كل ما يتعلق بتصميم الاستثمارات السياحية للقطاع الحكومي ومنها استثمار القطاع الخاص والمتمثلة فيما يلي:

- استثمارات لإنشاء شركات نقل وشركات المراكب البحرية والعبارات السياحية؛
- استثمارات لإنشاء مطارات مدنية وموانئ وأرصفة نهرية؛
- استثمارات لتوسيع وتطوير البنى التحتية للقطاع السياحي.

2-4- الاستثمارات في مجالات التعليم والبحوث السياحية: تتخصص هذه الاستثمارات في التوسع في إنشاء الكليات والمعاهد والمراكز الدراسية والبحثية المتخصصة في الصناعة السياحية وذلك بغرض تكوين إطارات سياحية متخصصة قادرة على تطوير ورفع مستوى القطاع في البلد، إضافة إلى توفير زمالات وبعثات دراسية في هذا الجانب واستضافة خبراء، وبالتالي رفع المستوى التعليمي للإطارات السياحية المتوفرة في البلد؛

2-5- الاستثمارات في مجال الإعلام السياحي: تشمل الاستثمارات في الخدمات الإعلامية الخاصة بالسياحة والاستعلامات و طبع الدلائل الإرشادية للسياحية؛

2-6- الاستثمارات في مجال الإدارة السياحية التكميلية: وتشمل بناء البنايات المخصصة للمرافق السياحية وصيانتها وتوفير مستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.

3- أهداف الاستثمار السياحي: إن الهدف الرئيسي للاستثمار السياحي يتمثل في تحقيق الربح وتنمية الثروة وتوفير السيولة، حيث تبين مؤخرا أن التبادلات السياحية تمثل 50 % من السيولة المالية في السنة ويرجع اهتمام الدول بالصناعة السياحية إلى مكانتها في الاقتصاد العالمي، وقد ترجم هذا الاهتمام في شكل تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، وعموما يمكن تصنيف هذه الأهداف فالمحورين التاليين:-

3-1- المحور الاقتصادي: يظهر التأثير الاقتصادي للاستثمار السياحي من خلال:

- المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام؛
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية؛
- جلب التكنولوجيا الحديثة وتمكين الدولة من التحكم التقني فيها؛
- تواصل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التمويل الذاتي للمشاريع السياحية؛

- تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة ،وتحقيق التوازن في ميدان المدفوعات؛
- زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق دفع الجباية وتحصيل الرسوم.

3-2-المحور الاجتماعي: منه سنجد أن المستثمر السياحي يؤثر أيضا على الجانب الاجتماعي بما يوفره من:-

- إنشاء مناصب شغل مباشرة: أي المناصب السياحية المنشأة في القطاع والخاصة بهياكل الاستقبال المطاعم، مثلا الفنادق إذ أن إنشاء فندق سياحي بتسع لـ582 سرير يتطلب خلق 218 منصب شغل دائم بالإضافة إلى مناصب الشغل في مرحلة إنجاز المشروع السياحي.
- خلق مناصب شغل بطريقة غير مباشرة: عن طريق تفعيل القطاعات المرتبطة بالاستثمار السياحي مثل: تلك المتعلقة بالنقل، المطاعم، التكوين.

4- الشروط الواجب توفرها لترقية السياحة: تتطلب توفير شروط وظروف ملائمة، ومن هذه الشروط ما يأتي:

4-1- الهياكل السياحية: تعتبر الهياكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا. وانطلاقا مما هو معمول به في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، يمكن تقسيم هذه الهياكل إلى نوعين:

النوع الأول، ويتمثل في سلاسل من الفنادق السياحية الضخمة وما يتبعها من تجهيزات ووسائل النقل والاتصال ومرافق رياضية وترفيهية. إن هذه الهياكل ونظرا لضخامتها وارتفاع تكاليف إنشائها تتواجد في المدن الحضرية ذات الكثافة السكانية لإمكانية التوافد عليها من طرف أكبر قدر من الزوار الأثرياء ورجال المال والأعمال المحليين والاجانب.

أما النوع الثاني، فيتمثل في الهياكل الأقل تكلفة من حيث الإنشاء مثل الموتيلات أو مساكن منفصلة يراعى في تصاميم بنائها خفض التكاليف ومن ثم جذب السائح للاستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخله. وهذه الأسعار لا تكون على حساب نوعية الخدمات المشار إليها في النوع الأول. وفي الجزائر وبالرغم من إمكانية إنشاء مثل هذه الهياكل في مناطق مختلفة من الجزائر، فإنها تتلاءم أكثر مع المناطق الداخلية حيث يقل السكان وتتسع دائرة ذوي الدخل المتدني والمتوسط.

4-2- الأمن: من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته، وكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية، ثم إن توفير الأمن واحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية.

4-3- الخدمات: وتتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على النظافة وتوفير المياه والنقل وتنوع الأكل وملاءمته من ناحية الكم والكيف. وثمة أنواع أخرى من خدمات التي تترك آثارا إيجابية لدى السائح مثل: الهاتف والتلفاز والطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية وأماكن ممارسة الألعاب الرياضية، وكلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي على السائح عظيمة. وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال.

II. مساهمة السياحة الدولية في تحسين المؤشرات الاقتصادية العالمية:

ظهر نشاط السياحة الدولية خلال العقود الخمس القليلة الماضية، كواحد من أكثر الصناعات الواعدة، وذلك من خلال ما تضفيه من حركية للاقتصاد العالمي. ولعل من أهم مظاهر تعاظم أهميتها هي تزايد عدد السياح الدوليين، وذلك بمتوسط سنوي بلغ 6.4% خلال الفترة 1995-2000، كما هو مبين في الشكل رقم (01)، كما قدر متوسط النمو السنوي لعوائد السياحية الدولية، خلال الفترة ذاتها نحو 11%، مما يعنى أن الزيادة كانت بنحو 43 مليون دولار سنويا، مقارنة بمتوسط زيادة من 28 مليون سنويا خلال الفترة 1995-2010. في المعدل المتوقع للنمو، والوافدين من السياح الدوليين ومن المتوقع أن تصل إلى 1.4 مليار بحلول عام 2020 و1.8 في جميع أنحاء العالم.

كما وفر قطاع السياحة، خلال عام 2006، نحو 230 مليون منصب شغل، أي ما نسبته 8 % من التشغيل العالمي، وذلك بما يعادل منصب عمل واحد 12/1 يتأتى من السياحة؛ كما سجلت خلال العام ذاته، عائدات بقيمة 800 مليار دولار، ونحو 5% نسبة النمو للسياحة العالمية سنويا، بما يفوق 1.3 من النمو العام للاقتصاد العالمي4. أما في عام 2007، وتحديدا خلال السداسي الأول منه، فقد سجلت السياحة

العالمية نحو 250 مليون سائح، وهو ما يمثل معدل زيادة قدره 6 %، مقارنة بالفصل الأول من سنة 2006. ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط الوجهة العالمية الأولى للسياح، بحيث تشير التوقعات إلى إمكانية استقبال نحو 400 مليون سائح في غضون 2025.

الشكل رقم (02) : تطور عدد السياح الدوليين خلال الفترة 1995 – 2013

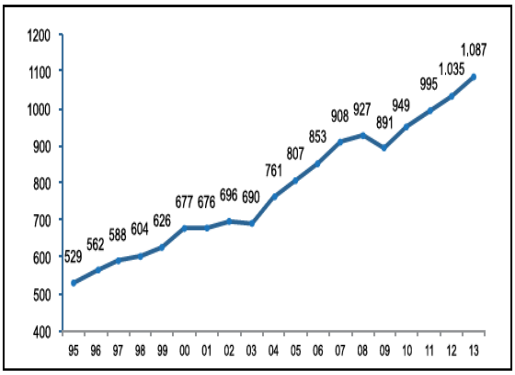

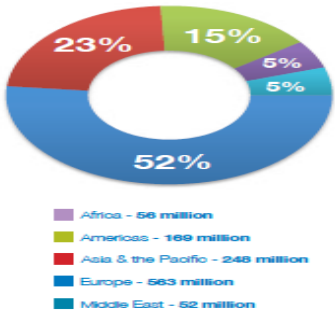

Source: World Tourism Organization ,Annual report 2013, sur site internet_http://www00.unibg .it/dati/corsi/44119/70532-unwto_annual_report_2013_0.pdf, consulte le : 21/08/2016.

وبناء عليه فقد واصلت السياحة نموها بنمو يقدر بـــ 5٪ في 2013، وذلك بإضافي 52 مليون سائح دولي مقارنة مع السنة السابقة، وبذلك يصل مجموع سكان العـــالم إلـــى مستوى قياسي 1.087مليون سائح، وهذا على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغيرات الجيوسياسية، ونتائج السياحة الدولية كانت فوق التوقعـــات طويلـــة الأجل.

إذ يظهر الجزء الأيمن من الشكل رقم (02) أن المناطق التي أظهرت أقوى طلـــب على السياحة الدولية في عام 2013 كانت ضمن أوروبا، بنسبة 52% أي مـــا يقابـــل 563 مليون سائح لعام 2013، وبنسب متفاوتة لباقي مناطق العالم.

هذا ويحتمل أن يتنامى عدد السياح في جميع أنحاء العالم، إذ من المتوقـــع أن يـــزداد بمعدل متوسط 3.3٪ سنويا على مدى فترة من 2010 إلى 2030. وبمرور الوقـــت معدل النمو يتباطأ تدريجيا، من 3.8٪ في بداية الفترة إلى 2.9٪ فـــي عـــام 2030،

والشكل رقم (03)، يوضح الحصيلة الفعلية والمتوقعة لعدد السياح الدوليين خلال الفترة ما بين 1950 و2030.

الشكل رقم (03) : الحصيلة الفعلية والمتوقعة لعدد السياح الدوليين خلال الفترة 1950 – 2030

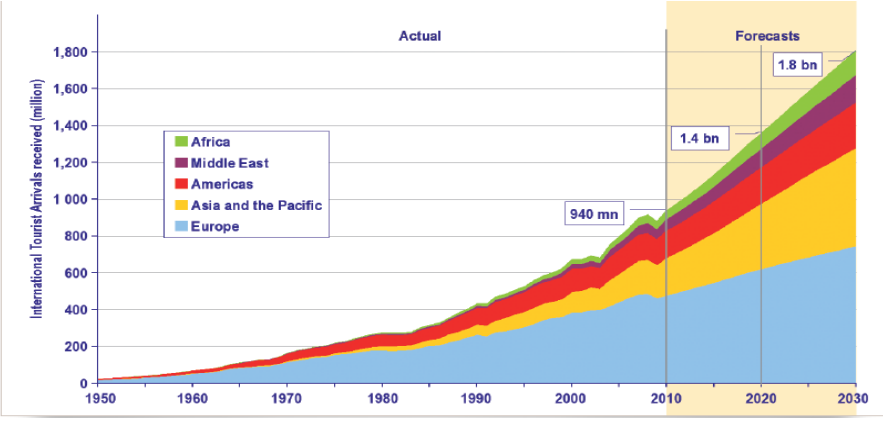

Source : UNWTO : Tourism Highlights, 2015 Edition, sur site internet_http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416899, consulte le : 21/08/2016.

من خلال الرؤية السابقة للسياحة لعام 2020 والتي أصبحت في جميع أنحاء العالم مرجعية لتوقعات السياحة الدولية، المخرجات الرئيسية للسياحة عام 2030 هي كمية توقعات الطلب السياحي الدولي على مدى فترة 20 عاما، مع اعتماد 2010 كسنة أساس، وتنتهي في عام 2030، وقد أثرت توقعات محدثة مع تحليل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والعوامل التي شكلت السياحة في الماضي، والتي هي من المتوقع أن تؤثر على هذا القطاع في المستقبل.

ووفقا للسياحة الدولية تجاه 2030، فإنه من المتوقع أن يزداد عدد السياح بمتوسط 3.3٪ سنويا على مدى فترة من 2010 إلى 2030. وبمرور الوقت، ومعدل النمو يتباطأ تدريجيا، من 3.8٪ في بداية الفترة إلى 2.9٪ في عام 2030، ومن المتوقع أن تصل إلى 1.4 مليار بحلول عام 2020 و 1.8 في جميع أنحاء العالم مليار بحلول عام 2030.

وعلى اعتبار أن السياحة نشاطا كغيره من الأنشطة، فهو شديد الحساسية أمام التقلبات، والاضطرابات التي يشهدها العالم، طالما أن القدر الأكبر من الطلب على هذه الأنشطة يتمثل في رحلات الترفيه، والإجازات، والأعمال التجارية. فخلال الأزمات الاقتصادية، تخفض الأسر والأعمال، نفقاتها على الرحلات من أجل قضاء العطلات الترفيهية، والأعمال؛ الأمر الذي يتسبب في انخفاض ملحوظ في عدد السياح، ومن ثم تقلص العوائد السياحية. ومع أن النفقات السياحية، اختيارية في طبيعتها، إلا أن السياحة الدولية لا تستجيب استجابة تامة إلى العزوف عن السفر، ولكن بتقليل الجانب التجاري، ويبرز ذلك من خلال: قصر عدد أيام الإقامة إلى عدد محدود، ونحو وجهات سياحية أقل تكلفة وأقرب، واختيار وسائل السفر والإعاشة الأقل تصنيفا.

ورجوعا إلى أزمة 2008–2009، بوصفها أسوأ أزمة مالية، عصفت بالاقتصاد العالمي، منذ الحرب العالمية الثانية، تجدر الإشارة إلى أنها تسببت في تضخيم الآثار السلبية على قطاع السياحة؛ إذ انتقلت عدوى الأزمة من الاقتصاديات المتقدمة، إلى الأقاليم الأكثر استقطابا للسياحة، بالأمريكتين وأوروبا؛ لهذا تمت ترجمة خفض الصرف في قطاعي الأسر، والأعمال بصورة تلقائية، إلى انخفاض ملحوظ في الطلب السياحي.

واستنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية، وقبل انتشار الأزمة المالية في العالم، واصل قطاع السياحة أداءه الجيد، خلال النصف الأول من 2008 بنسبة نمو قاربت 5.8% لعدد السياح الدوليين؛ و لكن انعكس هذا الاتجاه، خلال النصف الثاني من السنة ذاتها، ليشهد انخفاضا في نسبة عدد السياح الدوليين قاربت1.2%. كما يعد عام 2009، واحدا من أسوأ الأعوام التي شهدها قطاع السياحة العالمية، خلال العقود الخمس الماضية.[6] هذا ولم تتأثر جميع الأقاليم، والبلدان بنفس القدر من الآثار العكسية التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية 2008–2009؛ فقد تأثرت الأقاليم المتقدمة في الأمريكتين، وأوروبا سلبا بأكثر من الأقاليم الأخرى النامية.

لقد مهد الانتعاش الاقتصادي المبكر، في أواخر عام 2009، الطريق لإحداث التحسن في قطاع السياحة العالمية، وخاصة في الأقاليم النامية والناشئة، مع تدفق السياح في النصف الثاني من 2009، وتسجيلهم لزيادات إيجابية في الشرق الأوسط، وآسيا والباسيفيكي بنسبة: 3.6% و3.5% على التوالي. وبالرغم هذه التحركات

الإيجابية، لنشاط القطاع السياحي، في النصف الثاني من عام 2009، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الخسارة التي ألمت بها في النصف الأول من العام ذاته(أي 2009)، لتسجل جميع الأقاليم نموا سلبيا في عدد السياح القادمين، باعتبار مجمل العام. وفي هذا الصدد، فقد سجلت جميع الأقاليم خسارة في عدد السياح، عدا إفريقيا، التي شهدت زيادة بلغت 1.4 مليون سائح، أو ما يعادل نسبة زيادة تقدر بنحو 3.1% عن عام 2008. أما الخسائر التي تم تسجيلها، فقد كان لأوروبا النصيب الأكبر، بانخفاض بلغ 27.3 مليون في عدد السائحين القادمين إليها، أو ما يعادل انخفاضا بنسبة 5.6% مقارنة بما تحقق في عام 2008. في حين بلغت الخسائر التي شهدتها أقاليم الشرق الأوسط، والأمريكيتين، وآسيا والباسيفيكي ما نسبته 5.4%، و4.8%، و1.8%، على التوالي.

لقد تأثرت عوائد السياحة الدولية تأثرا كبيرا جراء الأزمة المالية العالمية، وخاصة في عام 2009، وخاصة البلدان العشرة الأوائل، حسب عوائد السياحة الدولية، والتي شكلت ما نسبته 41.2% من الإجمالي العالمي للعوائد السياحية لـــ 2009. وكمجموعة، انخفضت عوائد السياحة الدولية لدى هذه البلدان بنسبة 15.4% خلال 2009، إذ أن جميع البلدان العشرة الأوائل، سجلت زيادة في عوائد السياحة الدولية لديها خلال عام 2008، ماعدا المملكة المتحدة. حيث سجلت تركيا نسبة زيادة بلغت الدرجتين، وكانت أعلاها بنحو17.9%، تلتها النمسا بنحو15.3%، ثم الولايات المتحدة بنحو 13.4%، ثم أستراليا بنحو 11.3%، ثم ألمانيا بنحو11.1%. أما المملكة المتحدة، فقد سجلت انخفاضا بلغ 6.8%. إلا أن هذا الاتجاه قد انقلب بصورة حادة خلال عام 2009، حيث انخفضت عائدات السياحة الدولية في جميع البلدان العشرة الأوائل في العالم حسب العوائد السياحية، عدا استراليا التي سجلت زيادة بنسبة 3.2%7.

كما أشارت منظمة السياحة العالمية في إحصائياتها إلى أن عوائد السياحة على المستوى العالمي زادت بمعدل3,3% سنويا، لتصل إلى 1.245مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014، وقد كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة عدد الوافدة من السياح الدوليين، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين إلى 1.133 مليار سائح لعام 2014 على

الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغيرات الجيوسياسية، والنتائج السياحة الدولية [8].

III. تقييم آداء قطاع السياحي في الجزائر:

بالاعتماد على بعض المؤشرات التي تعنى بتقييم الصناعة السياحية والدالة على واقع السياحة في الجزائر كمؤشر أداء الاستثمار السياحي، ومؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان نجده عند الدول المتقدمة يفوق 100%، فالنمسا وإسبانيا على سبيل المثال بلغتا نسبة أعداد الوافدين السياح إلى عدد السكان نسبة 250% و140% على التوالي، مما يعنى أن هذه الدول قادرة على استقبال عدد من السياح أكبر من عدد سكانها طيلة أيام السنة، أما الجزائر فقد وصلت نسبة عدد السياح إلى عدد السكان حوالي 6,58% لسنة 2012 حيث بلغ تعدد السياح الوافدين إلى الجزائر لذات السنة بـ 2.634.056 سائح، وذلك بنسبة نمو وصلت 9,99% مقارنة مع السنة الفارطة (2.394.887 سائح) حسب مصادر من وزارة السياحة[9]، وهذه النسب مهملة مقارنة بالدول المذكورة سابقا وهذا طبعا له أسبابه من بينها الوضع الأمني، ونقص الوعي الثقافي السياحي، وكذا نقص الهياكل والبنى التحتية، إلا أن الشيء الإيجابي يتمثل في تسجيل تزايد مستمر لأعداد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2012، والشكل رقم (04) يبين ذلك.

الشكل رقم (04): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حسب الجنسية خلال العقد الماضي (2003-2012)

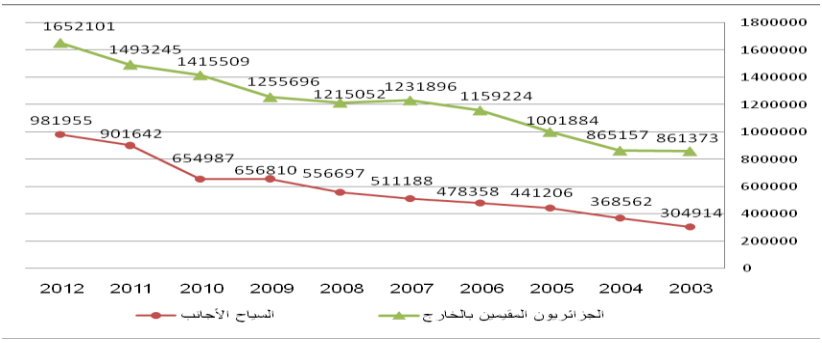

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: " Synthèse des Flux Touristiques en MTA10"Algérie année 2012

يشير الشكل أعلاه إلى تطور مقبول إلى حد ما لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة تلو الأخرى، رغم أن مساهمات السياح الأجانب في التدفقات الإجمالية لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك أنه في كل سنة يكون للوافدين الجزائريين المقيمين بالخارج النصيب الأكبر، حيث وصل عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج لعام 2012 بـ1652101 سائح أي بنسبة نمو بلغت 10,64% مقارنة مع عام 2011، أما بالنسبة للسياح الأجانب فقد حقق نسبة تطور يقدر بـ 08,91% أي أن عدد السياح الأجانب الوافدين وصل إلى 981.955 سائح، وبهذا يعتبر نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا مقارنة بدول المنطقة العربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ يمثل السياح الأوروبيون أكبر حصة من إجمالي السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، حيث يأتي في مقدمتهم السياح الفرنسيين، الاسبانيين، ثم الايطاليين والألمان، أما على مستوى القارة الإفريقية فتعتبر تونس المصدر الأول من حيث عدد السياح القادمين إلى الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على منتجات القطاع السياحي في الجزائر قد شهدت تراجعا ملحوظا خلال العامين الماضيين، بعد أن وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2013 باستقبال 4.501.309 سائح، بينما تدنت هذه الحصيلة إلى 3.662.621 سائح، و2.336.867 سائح على التوالي لسنتي 2014، 2015، والشكل رقم (05) يبين تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2015 .

الشكل رقم (05): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2015

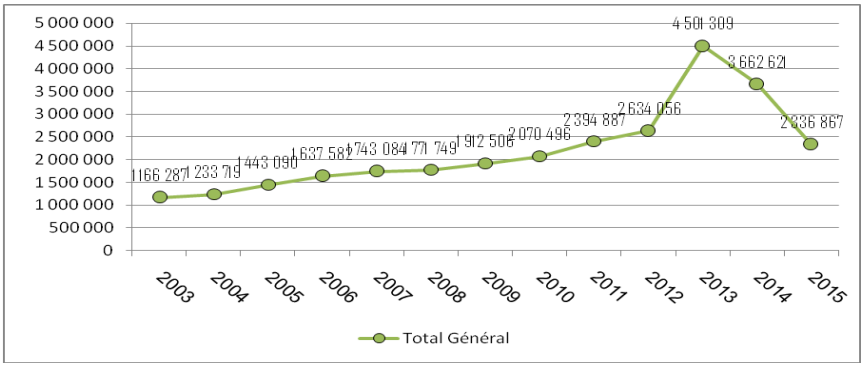

المصدر: من إعداد الباحثين.

تعتبر الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا أكثر الدول جذبا للسائح الجزائر، حيث أظهرت البيانات الإحصائية للسياحة الخارجية (للسائح الجزائري) لسنة 2015، كما هو مبين في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): أهم الدول الجاذبة للسائح الجزائري لعام 2015 –الوحدة سائح–:

الدولة	عدد السواح	%	التقييم
تونس	1 389 828	38,20%	12,50%
فرنسا	1 161 162	31,92%	60,38%
إسبانيا	228 330	6,28%	28,29%
السعودية	177 188	4,87%	-16,58%
تركيا	175 870	4,83%	15,46%
إيطاليا	155 129	4,26%	298,87%
المغرب	65 187	1,79%	-17,76%
قطر	49 105	1,35%	36,82%
الإمارات	42 454	1,17%	-12,82%
بريطانيا	32 605	0,90%	43,44%
كندا	27 942	0,77%	30,62%
مصر	27 855	0,77%	19,11%
بلجيكا	27 360	0,75%	76,12%
ألمانيا	23 332	0,64%	63,61%
الأردن	16 280	0,45%	41,04%
السويس	11 917	0,33%	109,66%
لبنان	1 915	0,05%	-0,21%
مالي	1 016	0,03%	28,93%
موريتانيا	961	0,03%	37,68%
النيجر	841	0,02%	113,99%
سوريا	746	0,02%	-31,12%

السنغال	519	0,01%	-13,64%
ليبيا	387	0,01%	-65,84%
روسيا	76	0,00%	-87,96%
دول أخرى	20 135	0,55%	61,82%
المجموع	3 638 140	100,00%	28,14%

Source :Voir_Ministère Tourisme du de et l'Artisanat "Pays de provenance des touristes étrangers par ordre d'importance" document téléchargeable sur site internet_http://www.mta.gov.dz/mta/fichiers/stat/les%20flux%20touristiques%202015.pdf, consulte le:22/08/2016.

نلاحظ أن أكثر الدول تفضيلا من قبل السائح الجزائر هي الدولة التونسية بنسبة 38,20% ثم تلتها فرنسا بنسبة متقاربة 31,92 %، أما ما تبقى خلال سنة 2015 فقد توزع بين اسبانيا، ليبيا ،الصين ، إيطاليا ،المغرب ، تركية ، ألمانيا ،بريطانيا ، البرتغال ، إلى جانب بعض الدول الأخرى والتي ساهمت بـ 0,55%، أما بالنسبة لمقارنة تدفق السياح الأجانب مع العام الماضي فقد حقق نسبة تطور قدرت بـ 28,14% ، وهذا كان نتيجة زيادة تدفق السياح بكل من فرنسا بنسبة 60,38% ، إيطاليا بـ 298,8% ، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى كالسويس بلجيكا وألمانيا، إلا أن هناك بعض الدول التي سجلتا تراجعا كبير في الوافدين السياح على الجزائر، ويتعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية، المغرب، ليبيا، الإمارات ولبنان إلى جانب سوريا وروسيا.

هذا وقد توزعت حصيلة السياح الجزائريين المتوجهين لمختلف دول العالم لسنة 2015 حسب الأشهر، كما هو مبين في الشكل رقم (06)،

الشكل رقم (06) : توزيع عدد السياح الجزائريين المفضلين للسياحة الخارجية لسنة 2015 حسب الأشهر

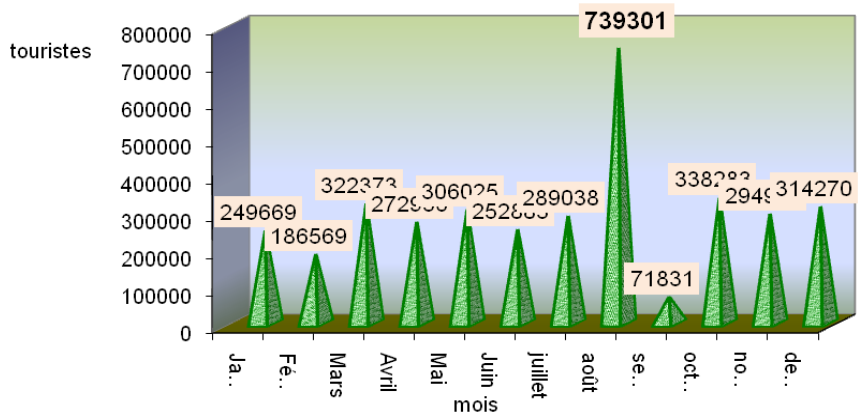

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الشكل رقم (06)، بأن تعاظم الطلب على السياحة الخارجية في الجزائر لعام 2015، كانت في شهر أوت، بما يعادل 739301 سائح، أي بنسبة مئوية 20,32% من إجمالي عدد السواح، في حين ينخفض الطلب عليها في شهر سبتمبر إلى ما يعادل 1,97% (71831 سائح).

وبمقارنة تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بتطور طاقات الإيواء خلال الفترة 2005-2012 من حيث معدلات استغلال الأماكن إلى جانب تطور عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة من سنة إلى أخرى وتطور تبعا لذلك عدد الأسرة، والجدول رقم (02) يبين حصيلة مؤشرات الطاقة الإيوائية للجزائر خلال الفترة المشار إليها.

الجدول رقم (02): حصيلة المؤسسات الفندقية إلى عدد الأسرة المتوفرة للفترة 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الفنادق و المؤسسات المشابهة	1105	1134	1140	1147	1151	1152	1184	-
عدد الأسرة (الأماكن)	83895	84869	85000	85876	86383	92377	92737	96497
معدل إستغلال الأماكن	67,3	68,2	67,0	68,0	69,2	70,2	82,2	-

Source: Voir_Ministère Tourisme du de et l'Artisanat " Situation du parc hôtelier national" sur site internet_ http://www.mta.gov.dz/mta/fr/agregatsTourisme.php consulte le:22/08/2014

نلاحظ ارتفاع في حضيرة الفنادق لعام 2011 والمقدرة بـــ 1184 فندق توزعت بين التصنيفات الستة لمعايير تصنيف الفنادق (عدد النجوم الممنوحة) أما عدد الأسرة (الأماكن) الموافقة لهذه السنة فقد وصل إلى 92737 سرير، ليرتفع هذا العدد إلى 96497 سرير لعام 2012، كما نلاحظ أن معدل استغلال الأماكن مرتفع مما يشير ضرورة تحفيز المستثمرين وتوجيههم إلى مجال إنشاء وإقامة المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة، كذلك أنه في حالة ارتفاع عدد السياح خلال فترة الذروة عن المؤلف فإنه ستسجل عجز في الطاقة الإيوائية خاصة في فترات نجاعة المنتجات السياحية (حضرية، شاطئية، صحراوية، حموية، مناخية).

أما بالنسبة لمؤشر أداء الاستثمار السياحي والذي يمثل نسبة الاستثمار السياحي إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، ويتمثل الاستثمار السياحي في المنشئات والبني القاعدية كالطرقات، الفنادق والمطاعم، المستشفيات، القرى السياحية، إنشاء المدن السياحية والشركات والوكالات السياحية، ...إلخ. والجدول الموالي يبين وضعية الجزائر ضمن الصناعة السياحية مقارنة بالدول العربية بالنسبة لمؤشري الاستثمار السياحي[11].

الجدول رقم (03): وضعية الجزائر في الصناعة السياحية ضمن الدول العربية بالنسبة لمؤشري الاستثمار السياحي

المؤشـــــر		نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي.(عالمياً المؤشر: 9.1 %)	
		نسبة مرتفعة	نسبة منخفضة
معدل النمو السنوي للاستثمار السياحي (عالمياً المؤشر: 5.1 %)	نمو مرتفع	المجموعة الأولى: قطر؛ لبنان؛ اليمن؛ مصر ليبيا؛ الإمارات، السودان	المجموعة الثالث: البحرين؛ الكويت؛ عمان؛ السعودية، الجزائر
	نمو منخفض	المجموعة الثانية: تونس؛ الأردن؛ المغرب؛ جزر القمر	المجموعة الرابعة: سوريا

المصدر: *عبد القادر خليل، ولمين علوطي، تحديات الصناعة السياحية في الجزائر بالإشارة (دراسة لحالة ولاية المدية، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة يومي: 24-25 أفريل 2012، جامعة سعد دحلب البليدة. تجارب بعض الدول)،*

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تقع ضمن المجموعة الثالثة، حيث لم تصل نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي إلى المستوى المتوسط المحقق عالمياً وهو 9.5 %، بينما فاق معدل الاستثمار السياحي ما هو محقق عالمياً وهو 5.1%[12].

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2011)
- الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المساهمة (%)	1,4	1,6	1,6	1,7	1,8	1,7	1,02	1,7	2,05	2,3	2,3	2,4

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, sur site internet_ http://www.mta.gov.dz/mtafichiers/stat/indicateurs%20economiques%202012.pdf , consulte le:22/08/2014.

كما يمكن التعبير عن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 2000-2011 من خلال المنحنى البياني الممثل في الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): منحنى تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2011) - الوحدة: (%)-

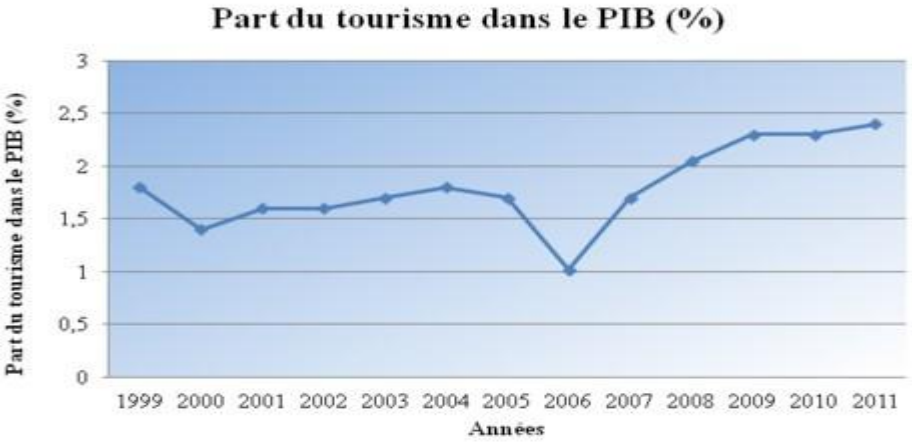

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, OP-Cit.

يبين الشكل رقم (07) بأن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز نسبة 2,4% كحد أقصى خلال الفترة ما بين 1999 و2011، حيث كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 وذلك بما يعادل نسبة 1,02 %، وقد أرجع الخبراء والمحللين الاقتصاديين ذلك إلى أن الانخفاض كان نظير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار البترول وليس نتيجة لانخفاض إيـــرادات قطـــاع

السياحة فقط ،كما إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في النـــاتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتبـــاره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير مـــن الدول العربية غير النفطية كالمغرب ومصر، وتونس، والأردن والتي وصـــلت نســـبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المتوسط العالمي.

يعبر الناتج السياحي على قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعـــداد الســـائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصـــعبة نظيـــر إشباع رغباتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الـــدخل الأجنبـــي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحـــدد هـــذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلـــى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابيـــة المحققة في الميزان التجاري، و الشكل رقم (08)، وضعية الميزان التجاري السياحي في الجزائر للفترة 1999-2014.

الشكل رقم (08): تطور رصيد الميزان السياحي للفترة 1999-2014 الوحدة: مليون دولار

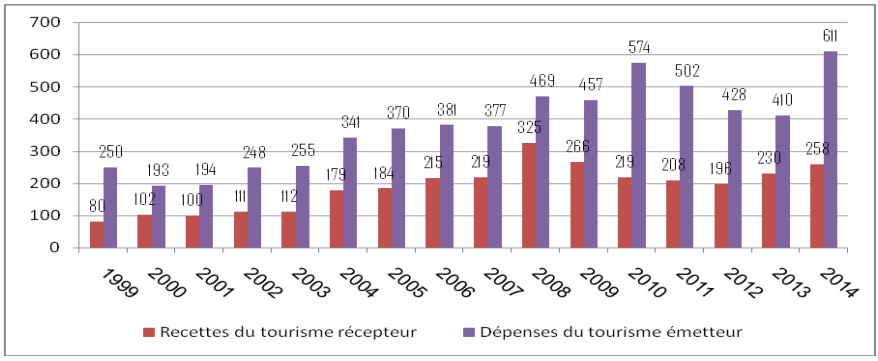

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: إحصاءات الديون الوطني للإحصاء (ONS)

تشير البيانات التي يتضمنها الشكل رقم (08) بأن الإيرادات الناجمة عن قطاع السياحة بالجزائر في تزايد مستمر ويعتبر كمؤشر ايجابي لتطور الإنفاق العام والإنفاق الخاص بالقطاع السياحي، وبشكل إجمالي فقد عرف تطور القطاع السياحي بين سنتي 2003 و2012 نمو ملحوظ وصل الفارق بينهما إلى 318 مليون دولار أمريكي، وبما أن الإيرادات السياحية ترتبط بحجم الإنفاق على السياحة وخدماتها، وبالتالي كلما زاد العرض السياحي والخدمات زادت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع إيراداتها، فقد تشكل النفقات السياحية التدفقات النقدية العكسية للإيرادات السياحية، وهي تؤثر بشكل سلبي على ميزان التدفقات السياحية، وكانت في تطور مستمر حيث سجلت خلال نفس الفترة فارق يقدر بـ 235 مليون دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى أن يكون رصيد الميزان السياحي سالبا طيلة فترة الدراسة، نظرا لضعف الإيرادات السياحية رغم تطورها مقارنة بنفقاتها، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، منها:

- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية؛
- الإيواء والفندقة غير كافية وذات نوعية سيئة؛
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر؛
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين.

تعد مساهمة القطاع السياحي طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

بالنسبة للجزائر[13]فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر ب: 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بما يلي:

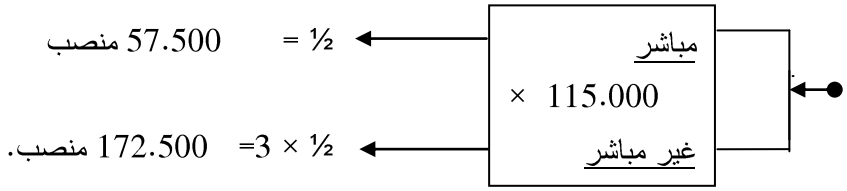

أي بمجموع يقدر بـــ 230.000 (57.500 + 172.500) منصب شغل جديد في آفاق 2020.

الجدول رقم (05): تطور العمالة في القطاع الفندقي، المقاهي و المطاعم للفترة 2000 – 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	82000	95000	98000	103000	165000	172000	180000	185000
معدل النمو	_	15,85%	3,15%	5,10%	60,19%	4,24%	4,65%	2,78%
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
العدد	182000	198000	213000	220000	224028	256775	261289	
معدل النمو	1,62%	8,79%	7,58	3,29%	1,83%	14,62%	1,76%	

Source: ONS

تعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى[14]:

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية؛

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء؛

كما أن اتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك ارتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الاستغلال*.

حيث أن طاقة استيعاب الفنادق ستضيف ما يقارب 115.000 سرير، وبالتالي عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة ستصل إلى حوالي 57.500 و172.500 على الترتيب، أي بمجموع 230.000 منصب عمل.

IV. استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030

فعن الاستراتيجية السياحية آفاق 2013، قد بدأت وزارة السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديدا في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج[15] تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص تصدير السياح الجزائريين نحو الخارج، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلهـــا سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008، وبناءاً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وإهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و2007، والمرحلة مـــا بين 2008 و2013 كما يلي ([16]):

1- المرحلة ما بين 2004-2007: إنجاز حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

2- المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، بمتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في مرحلة 2004 و2013 وصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يأتي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الانجازات الآتية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 (17).

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يأتي:

– مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات مردودية أكثر.

– الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــــــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

– منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2030، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهدا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى.

إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والدين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

V. الخاتمة:

إن ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي كأحد الخيارات والحلول المطروحة في سبيل مواجهة أزمة انهيار أسعار البترول من جهة، وضمان التنمية المستدامة من جهة أخرى، توجب على الجهات الوصية رصد مخصصات مالية لازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها، ومن خلال إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.

المراجع والاحالات :

[1]- سفيان بن عبد العزيز، نعيمة زيرمي ""واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره : دراسة حالة ولاية بشار" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي بجامعة قالمة حول : المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08-2015/11/09، ص 03.

[2] – السياحة بلفظ اللغة العربية تعني الضرب في الأرض .

[3] – حيدر يونس كاظم الموسوي ،تقدير وتحليل دالة استثمار السياحة الدينية في محافظة كربلاء للمدة (1990-2004)، كلية الإدارة و الإقتصاد ،جامعة كربلاء – العراق ، 2009، ص 13

[4]– المنظمة العالمية للسياحة إحصائيات 2008.

[5] -*World Tourism Organization le site:* www.flickr.com/photos/unwto

[6]– منظمة المؤتمر الإسلامي،السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أفاق والتحديات،مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، أنقرة 2010 ص16.

[7]– منظمة المؤتمر الإسلامي، "مرجع سابق" ص21.

[8] *-UNWTO : Tourism Highlights , 2015 Edition, sur site internet_http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416899, consulte le : 21/08/2016.*

[9] *-Ministère Tourisme du de et l'Artisanat :synthèse des flux touristiques en Algérie année 2012*

[10] *-Ministère Tourisme du de et l'Artisanat*

[11]– التقرير العربي الموحد لسنة 2008، ص 220.

[12]– عبد القادر خليل، لمين علوطي، تحديات الصناعة السياحية في الجزائر بالإشارة لحالة ولاية المدية، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، يومي: 24-25 أفريل 2012، جامعة سعد دحلب البليدة.

[13] – *Ministère du tourisme: plan d 'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p.4.*

[14]– عميش سميرة " أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة: دراسة حالة الجزائر" ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يوم
15-16نوفمبر 2011 .

* حسب توقعات برنامج وزارة السياحة لتنمية للقطاع السياحي في آفاق 2013.

[15]– وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013، ص 12.

[16]– نفس المرجع السابق، ص 18.

[17]– الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.